المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⴷ ⵓⵙⵙⵏⵙⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

تقرير اللقاء التشاوري الثاني
للصياغة التشاركية
للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

أكتوبر 2023

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

تقرير اللقاء التشاوري الثاني

للصياغة التشاركية

للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

الفهرس

تقديم 3
المنهجية المعتمدة 4
اختيار المواضيع ذات أولوية 4
برمجة اللقاء 5
تدبير المشاركين 5
اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء 6
التنظيم اللوجستي للقاء 6
تنشيط الورشات الموازية 6
المشاركون 7
برنامج اللقاء 9
أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية 10
الورشة الموضوعاتية حول جودة وتبسيط ورقمنة الخدمات العمومية 10
الإشكاليات المطروحة 10
الحلول المقترحة 11
النتائج المنتظرة 12
الورشة الموضوعاتية حول المساواة وحقوق المرأة 13
الإشكاليات المطروحة 13
الحلول المقترحة 14
النتائج المنتظرة 15
الورشة الموضوعاتية حول المجتمع المدني والرقمنة 15
لإشكاليات المطروحة 16
الحلول المقترحة 17
النتائج المنتظرة 17
منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري 18
شكر وتقدير 19

تقديم

في إطار الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة، نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع جمعية التعاون للتنمية والثقافة، لقاءا تشاوريا بنادي الأعمال الإجتماعية - دار الكهرباء بوجدة، وذلك يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 .

يهدف هذا اللقاء إلى استشارة مختلف الجهات غير الحكومية بجهة الشرق وتجميع مقترحاتهم وتوصياتهم من أجل استثمارها وأخدها بعين الاعتبار في إطار إعداد مشاريع الالتزامات التي ستشكل الخطة الوطنية الجديدة للفترة 2024-2025 .

المنهجية المعتمدة

اختيار المواضيع ذات أولوية

وفقا لمنهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة المعتمدة، تم اختيار المواضيع التالية التي ستتم مناقشتها خلال هذا اللقاء التشاوري بتنسيق مع الجمعية المنظمة للقاء والتي اقترحت مواضيع ذات أولوية بجهة الشرق، بناء على مقاربة تشاركية لأعضاء لجنة إقليمية أنشأتها الجمعية المنظمة، والتي تتولى مهمة إعداد اللوجستيات للقاء الإقليمي. الإقليمي

تتكون اللجنة من: عضوين برلمانيين، ثلاثة أساتذة جامعيين من جامعة محمد الأول، رئيسة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، ممثلة التعاون الوطني وعضو لجنة الإشراف الوطنية للحكومة المفتوحة

ويتعلق الأمر بالمواضيع التالية :

- الحق في الحصول على المعلومات بين القانون والممارسة
- البيئة المحفزة للجمعيات
- المجتمع المدني والرقمنة

وللتذكير، فقد تم التوافق حول منهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة خلال ورشة العمل المنظمة من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يومي 09 و10 ماي 2023 بالرباط، لفائدة أعضاء لجنة الإشراف. حيث تم خلال هذه الورشة التحضيرية تبادل الدروس المستفادة من عملية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية، والاستلهام من الممارسات الدولية الفضلى في مجال المشاركة والإعداد المشترك لخطط العمل وتعبئة الذكاء الجماعي لأعضاء لجنة الإشراف للتفكير والتوافق حول منهجية مبتكرة وفعالة لتطوير خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المفتوحة بشكل تشاركي.

برمجة اللقاء

تمت برمجة كافة اللقاءات التشاورية خلال الاجتماعات التحضيرية للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة التي عقدها أعضاء لجنة الإشراف ابتداءا من شهر يوليوز 2023، والتي تم خلالها التوافق حول:

- الجمعيات المنسقة لكل لقاء
- تواريخ اللقاءات التشاورية ومكانها
- المواضيع ذات أولوية التي ستتم مناقشتها خلال كل لقاء
- البرامج الموحدة للقاءات
- منهجية تدبير المشاركين
- العمليات والوسائط التواصلية

تدبير المشاركين

تم الإعلان عن اللقاء التشاوري بصفحة المستجدات بالبوابة الوطنية للحكومة المنفتحة، يوم 22 شتنبر 2023. وتم فتح باب التسجيل للمشاركة في هذا اللقاء في وجه جميع الفاعلين غير الحكوميين بجهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات المهتمين بالمشاركة في هذا الورش وذلك من 22 شتنبر إلى 06 أكتوبر 2023.

كما قامت الجمعيتين المنسقتين للقاء، بالتواصل حول اللقاء عبر شبكات الجمعيات بالجهتين وتعبئة الفاعلين غير الحكوميين المعنيين لحضور هذا اللقاء مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الدامج للفئات الهشة.

بعد انتهاء فترة التسجيل، تم تقاسم لائحة المسجلين مع الجمعيتين المنظمتين للقاء، وبعد التأكد من توفر المقاعد اللازمة لعدد المسجلين، تم إرسال بريد الكتروني لجميع المشاركين لتأكيد قبول طلب مشاركتهم وتذكيرهم بمكان وتوقيت اللقاء.

بعد ذلك، تم تحليل لائحة المشاركين من ناحية توزيعهم الجغرافي قصد توفير الدعم اللوجستي اللازم لمشاركتهم من حيث التنقل والإيواء.

إضافة إلى ذلك، تم توجيه دعوات إلى مجالس الجهات والأقاليم والجماعات الترابية بالجهتين والهيئات الاستشارية المعنية لحضور اللقاء التشاوري نظرا للدينامية الحالية التي تعرفها مجموعة كبيرة من الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها في إطار البرنامج الطموح للجماعات الترابية المنفتحة الذي تشرف عليه المديرية العامة للجماعات الترابية.

اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء

تم اختيار المتدخلين والخبراء الذين سيتم اشراكم في اللقاء بتوافق مع الجمعية المنظمة وأخذا بعين الاعتبار ارتباط مجال التخصص بالموضوعين الأساسيين اللذين ستتم مناقشتهما خلال الورشات الموازية. حيث قامت الوزارة بتعبئة المتدخلين ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، وقامت الجمعية المنظمة للقاء باقتراح الخبراء المناسبين من الفاعليتن الغير حكوميين لتنشيط وتأطير الورشات الموازية.

كما تم في هذا الصدد عقد مجموعة من الاجتماعات التحضيرية والتوجيهية مع المتدخليين والخبراء قصد التوافق حول البرنامج النهائي للقاء ومضمون المداخلات التأطيرية ومنهجية تنشيط الورشات الموضوعاتية ونوعية المخرجات المنتظرة.

التنظيم اللوجستي للقاء

قامت اللجنة التنظيمية المكونة من ممثلي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والجمعية المنسقة للقاء، بتحديد الحاجيات اللوجستية الضرورية لتوفير الضروف الملائمة للقاء:

- مكان اللقاء وعدد ونوعية القاعات والمعدات اللازمة
- عدد وتوقيت الوجبات
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بإقامتهم ولائحتهم
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بمصاريف تنقلهم ولائحتهم

كما تم بتنسيق مع الشريك الدولي الداعم للقاء، التواصل المباشر مع جميع المشاركين المعنيين لإمدادهم بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مشاركتهم.

إضافة إلى ذلك تم إعداد مجموعة من الوسائط التواصلية حول الحكومة المنفتحة والتي تم توزيعها على جميع المشاركين.

تنشيط الورشات الموازية

تم اختيار مدرسة الذكاء الجماعي، بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، قصد بناء منهجية الورشات وتسهيل المشاورات والحوار حول المواضيع المعنية بتوافق مع الخبير الموضوعاتي.

استهلت كلا الورشتين الموازيتين بتقديم عرض موجز حول موضوع كل ورشة، بهدف التذكير بحيثياته وإغناء الرصيد المعرفي للمشاركين، كما تم بسط منهجية العمل الخاصة بالورشة.

بعد ذلك قام المشاركون بإجراء عصف ذهني جماعي حول المشاكل المتعلقة بموضوع الورشة. تم قاموا بعرض نتائج عملية العصف الذهني وتحديد المشاكل المتعلقة بالموضوع.

على إثر ذلك، قام المشاركون داخل المجموعات الموضوعاتية بالتفكير وتحديد الحلول المقترحة والنتائج المنتظرة منها. بعد حوالي ساعة من العمل الجماعي على الحلول والنتائج المنتظرة قام المشاركون باستعراض مخرجات عملهم.

واختتمت كلتا الورشتين بالتذكير بالمراحل المقبلة للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة وكذا شكر المشاركات والمشاركين على مساهمتهم القيمة وأخذ صور جماعية.

المشاركون

توزيع المشاركين حسب الفئات العمرية

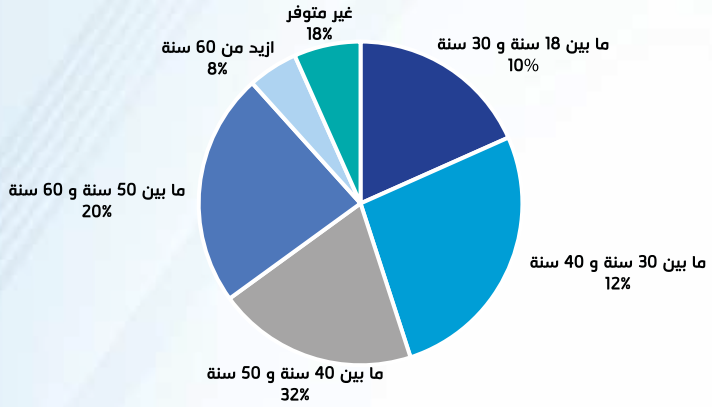

الفئة العمرية	عدد المشاركين
ما بين 18 سنة و 30 سنة	06
ما بين 30 سنة و 40 سنة	07
ما بين 40 سنة و 50 سنة	19
ما بين 50 سنة و 60 سنة	12
ازيد من 60 سنة	5
غير متوفر	11
المجموع	60

توزيع المشاركين حسب الجنس

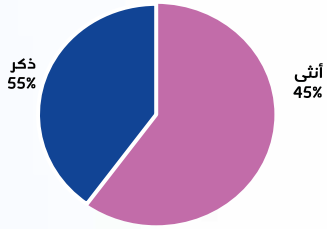

الجنس	عدد المشاركين
أنثى	27
ذكر	33
المجموع	60

توزيع المشاركين حسب الصفة

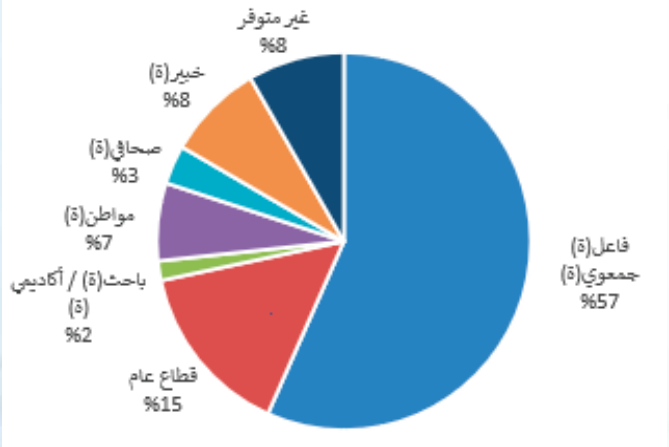

الصفة	عدد المشاركين
فاعل(ة) جمعوي(ة)	34
قطاع عام	09
باحث(ة) / أكاديمي (ة)	01
مواطن(ة)	04
صحافي(ة)	02
خبير(ة)	05
غير متوفر	05
المجموع	60

برنامج اللقاء

برنامج اللقاء التشاوري الثاني للصياغة التشاركية لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 بنادي الأعمال الإجتماعية - دار الكهرباء بوجدة

09:30 - 09:00	استقبال وتسجيل المشاركات والمشاركين		
09:40 - 09:30	كلمة افتتاحية وترحيبية السيد الميلود الرزوقي - رئيس جمعية التعاون للتنمية والثقافة وعضو لجنة الإشراف للحكومة المنفتحة		
09:55 - 09:40	كلمة السيدة صليحة حجي - نائبة رئيس مجلس جهة الشرق		
10:10 - 09:55	عرض حول ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب السيدة مونية السبيطي - عضوة بفريق العمل المكلف بالحكومة المنفتحة - وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة		
10:30 - 10:10	عرض حول استراتيجية نسيج 2022 - 2026 السيد جمال مصاير - رئيس قسم دعم جمعيات المجتمع المدني - الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان		
10:50 - 10:30	عرض حول حصيلة تفعيل القانون 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات السيدة دنيا بيرو - عضوة بفريق العمل المكلف بالحق في الحصول على المعلومات - وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة		
11:10 - 10:50	حصة أسئلة / أجوبة		
11:20 - 11:10	توزيع المشاركات والمشاركين إلى مجموعات موضوعاتية		
11:50 - 11:20	استراحة شاي		
14:30 - 11:50	ورشة عمل موازية رقم 1: الحق في الحصول على المعلومات بين القانون والممارسة من تأطير الخبير سعيد باعزيز دكتور في الحقوق، نائب برلماني، وعضو بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب	ورشة عمل موازية رقم 2: البيئة المحفزة للجمعيات من تأطير الخبير عبد السلام مختاري ناشط في مجال حقوق الإنسان وخبير في الحكامة والتخطيط الترابي والديمقراطية التشاركية	ورشة عمل موازية رقم 3: المجتمع المدني والرقمنة من تأطير الخبيرة ارزي زوليخة أستاذة باحثة بجامعة محمد الأول مكلفة بمهمة تعزيز النوع بالجامعة ورئيسة جمعية منتدى الثقة
15:30 - 14:30	استراحة غداء		

أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية

الورشة الموضوعاتية حول الحق في الحصول على المعلومات بين القانون والممارسة

الإشكاليات المطروحة

تعزيز التفاعل المؤسساتي وتحسين إدارة المعلومة:

- عدم تفاعل المكلف بطلبات المعلومة مع المصالح الأخرى
- عدم انخراط الفاعل المؤسساتي
- التضييق على الموظف والتحكم فيه بخصوص المعلومات الواجب منحها من طرف الرئيس المباشر

إرساء آليات جديدة لتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات وتفعيل مبادئ تكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

- عدم توفر المواقع الإلكترونية لدى الجماعات المحلية
- عدم الإشراك الفعلي لمختلف الهيئات الاستشارية
- عدم تمكين الهيئات الاستشارية لدى المجالس المنتخبة من المعلومات من طرف المصالح اللاممركزة
- صعوبة الولوج للمعلومات ذات الطابع المالي، خاصة لدى الجماعات الترابية خصوصا تطبيق القانون فيما يخص النشر الاستباقي للقوائم المالية لتعزيز الحكامة
- تغييب مبدأ مقاربة النوع لإعطاء المعلومات
- اعتبار المواطن منافس لا مشارك

تحقيق الشفافية والدقة في تقديم المعلومات وتقوية الحكامة والنزاهة في إدارة المعلومات المالية:

- تقديم معلومات متداولة لدى العموم بدل المعلومات الدقيقة المطلوب
- التسويف والتماطل في تقديم المعلومات أو تقديمها مبتورة وغير واضحة
- الانتقائية في التعاطي مع حق المقاولات في الحصول على المعلومات
- عدم رسمية الوثائق والمعلومات المقدمة
- عدم احترام المساطر المنظمة للحصول على المعلومة (في الشكل، التوقيت...)
- تقديم معطيات مبهمة لا تتوفر على معايير الجودة (نزاهة مقنعة)
- الشخصنة في تدبير الشأن العام فيما يخص الحصول على المعلومة
- غياب الضمانات المتعلقة بالحصول على المعلومة طلبا ومنحا
- صعوبة الولوج للمعلومات ذات الطابع المالي، خاصة لدى الجماعات الترابية خصوصا تطبيق القانون فيما يخص النشر الاستباقي للقوائم المالية لتعزيز الحكامة

تقييم تفعيل القانون 13-31:

- غياب تقارير ومؤشرات رسمية حول مدى التزام الإدارات والمؤسسات المعنية بتفعيل مقتضيات القانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
- عدم التوفر على معلومات كافية حول مكامن الخلل المتعلقة بالقانون 13-31

الحلول المقترحة

1. التكوين المستمر للموظفين المكلفين بإعمال قانون الحصول على المعلومة
2. المواكبة من طرف الجهة المسؤولة على التنسيق ما بين المصالح
3. العمل على تغيير العقليات باعتماد مبدأ التعاون والتكامل بين الفاعلين
4. التكوين المستمر للأطر الإدارية التي تقدم المعلومة
5. تنظيم دورات تكوينية لفائدة المسؤولين الإداريين إلى جانب الموظفين المكلفين لصناعة قيادات منفتحة
6. تحسيس وتأطير وتكوين المنتخبين والموظفين والمواطنين حول قانون الحصول على المعلومة
7. خلق لجنة مستقلة لتتبع تنزيل فصول القوانين المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومة
8. خلق لجان مستقلة لتتبع جميع البرامج والمخططات وإنجاز المشاريع
9. خلق شراكات مع القطاعات المعنية
10. إصدار دورية وزارية تلزم الإدارات بتمكين الهيئات من المعلومة مع أخذ مقاربة النوع بعين الاعتبار
11. توحيد وتجميع المعطيات من أجل ضمان الالتقائية والانسجام بين القطاعات

12 اعتماد نماذج موحدة ورسمية

13 تحسيس وتوعية المواطن والمواطنة حول الحق في الحصول على المعلومة والقانون المنظم له

14 تعميم الرقمنة قصد الحصول على المعلومة تعميم الرقمنة قصد الحصول على المعلومة

15 ممارسة الحق في الحصول على المعلومة

16 اتباع المساطر القانونية لطلب الحصول على المعلومة

17 التأكيد على الاستعمال النزيه للرقمنة للرفع من جودة المعلومات المقدمة وتيسير الولوج إليها

18 وضع ضمانات قانونية لحماية المكلفين بتدبير الولوج إلى المعلومة على مستوى الجماعات الترابية

19 اعتبار المعلومات المطلوبة هي الحد الأدنى للجواب على الطلب

20 اجراء تقييم حول تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات مع جميع الفاعلين المعنيين من إدارة، مجتمع مدني : صحافة، مواطنين، باحثين ...

النتائج المنتظرة

- انخراط الفاعل المؤسساتي واستجابته
- تجويد خدمة طلبات الحصول على المعلومة
- تحسين البنيات التحتية تسهل الولوج إلى المعلومة
- السير العادي لتطبيق فصول القوانين ونجاعتها
- المساهمة في تنمية الجهة في جميع الميادين
- تعزيز مبدأ المشاركة الفعّالة المواطنة
- التنزيل الفعلي لمبدأ تكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة بين الجميع
- جعل المواطن على علم تام بحقه في الحصول على معلومات صحيحة ورسمية
- استرجاع الثقة بين الفاعل المؤسساتي والمواطن
- تخليق الإدارة والمرفق العمومي
- اعتماد معطيات رسمية وصحيحة
- الرفع من مؤشرات النزاهة على جميع المستويات المركزية والترابية
- تخليق الحياة العامة وخلق منظومة ترفع مؤشرات النزاهة
- تكريس وتقوية تمركز المغرب في منظومة الحكومات المنفتحة دوليا
- الحصول على المعلومة كدعامة للحكامة الجيدة الرشيدة
- خلق اقتصاد معرفي مستدام عبر النشر الرقمي الاستباقي للمعلومة
- مراجعة القانون 13-31 وتصحيح نواقصه وفق مقاربة تشاركية

الورشة الموضوعاتية حول البيئة المحفزة للجمعيات

الإشكاليات المطروحة

- اشكالية تقديم قرار التأسيس لوزارة الداخلية عبر المسطرة الحالية
- صعوبة الولوج إلى المعلومات ذات الصلة بالمجتمع المدني
- عدم شفافية مسطرة الدعم المقدم للجمعيات
- ضعف القدرات لدى بعض الجمعيات لاسيما في مجال الديموقراطية التشاركية، تدبير الجمعيات، التواصل، الرقمنة وغيرها
- عدم شفافية مسطرة الدعم المقدم للجمعيات
- تفرض الضريبة على الجمعيات مشكلة مالية وإدارية تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها وتقديم الخدمات
- مغادرة الموظفين المدربين بعد بضعة أشهر بسبب عدم وجود عقد مناسب
- تعقيد مسطرة إيداع الملفات
- البيروقراطية
- ضعف التكوين بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني
- ضعف التأطير والتدبير الإداري والمالي
- التشغيل الجمعوي فيما يخص موظفي الجمعيات
- غياب الاستدامة للموارد البشرية داخل الجمعيات

- صعوبة الولوج إلى الدعم العمومي
- مشكل دعم ومواكبة الجمعيات من أجل مشاركة فعالة في تحقيق أهدافها
- غياب مخطط تواصلي للجماعة
- غياب الشخص الكفؤ للتواصل
- تسهيل تداول المعلومة داخل الجمعية
- ضعف آليات التواصل مع مؤسسات الدولة في علاقته مع المجتمع المدني
- عدم إشراك الجمعيات في إعداد وتقييم برامج عمل الجماعات واعداد الميزانيات
- عدم ملائمة قانون الجمعيات للمستجدات بعد دستور 2011
- غياب قانون التشاور العمومي
- عدم إلزامية العلاقة والتفاعل بين المؤسسات المنتخبة والجمعيات والهيئات
- غياب العمل بمخططات قابلة للتطبيق والتتبع
- غياب الثقة بين الفاعل المدني والفاعل السياسي

الحلول المقترحة

- رقمنة وتبسيط إجرات إيداع الملف القانوني للجمعيات
- تجميع بيانات مركزية والإحصائيات المتعلقة بأنشطة المجتمع المدني داخل منصة واحدة بسيطة شاملة وجامعة. تكون في خدمة المجتمع المدني وترصد تمثيليته وطنياً جهوياً ومحلياً مع مراعاة تخصصات الجمعيات
- إحداث وصيانة فضاء رقمي عام يضمن استمرارية الموارد الرقمية المتعلقة بالمجتمع المدني: تشر المعلومات ذات الصلة بالمجتمع المدني، مشاريع الشراكة، فضاءات تفاعلية، تكوينات على الخط
- بناء الشراكات مع المجتمع المدني مع مراعات تكافؤ الفرص
- الإعلان والنشر الاستباقي لكل المعلومات الخاصة بالدعم العمومي عبر بوابة موحدة
- نشر التقارير والمؤشرات المتعلقة بالدعم العمومي
- حذف الضريبة وأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجمعيات
- تطبيق مدونة الشغل على موظفي الجمعيات
- إحداث الاستثناءات للجمعيات
- الإيداع الرقمي لملف احداث الجمعيات
- تحيين المعطيات داخل الإدارة
- تقوية قدرات الفاعلين المدنيين
- استفادة الأطر الفاعلة في الجمعيات من تعويضات

- إصدار قانون تنظيمي محفز للتشغيل الجمعوي
- إحداث معايير واضحة وشفافة ونزيهة للدعم المقدم للجمعيات
- الدعم وفق معايير محددة بالاستناد إلى الأداء السابق والنتائج المحققة
- ضرورة صياغة مخطط تواصلي واضح وقابل للتطبيق بالجماعات الترابية
- توفير شخص خاص بالتواصل بالجماعات الترابية
- خلق قنوات تواصلية (مجموعة واتساب...موقع إلكتروني...سبورة الإعلانات)
- تعزيز التواصل المؤسساتي بين المجتمع المدني والدولة
- إشراك الجمعيات في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج الجماعات والسياسات العمومية للدولة
- إعادة النظر في قانون الجمعيات وتحديثه بما يتناسب مع خصوصيات الجمعيات
- وضع آليات وأنظمة تعزز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المنتخبة والجمعيات والهيئات
- العمل بمخططات قابلة للتقييم
- إعداد مخطط استراتيجي واقعي
- تنزيل قانون التشاور العمومي

النتائج المنتظرة

- تسهيل مسطرة إحداث جمعية
- منصة رقمية موحدة مستديمة ومستجيبة لحاجيات المجتمع المدني
- شفافية مسطرة الدعم المقدم للجمعيات
- تشجيع الجمعيات على الاشتغال بأريحية
- الزيادة من الشفافية والعدالة في علاقات العمل وقد يساعد في تحفيز الموظفين على تقديم أفضل أداء في خدمة الجمعيات
- تسهيل على الجمعيات تنفيذ مهامها
- الإجراءات مخففة ومسيرة ومبسطة/ رقمنة ناجعة
- نسيج جمعوي مؤهل وقادر على المشاركة
- الاستقرار المادي للأطر والتشجيع على العمل الجمعوي
- تعزيز الفعالية وتوسيع نطاق العمل الجمعوي
- ولوج متساوي ومتكافئ للدعم العمومي
- توجيه أفضل للدعم والتعاون نحو الجمعيات الجادة والفعّالة
- توفر الجمعية على مخطط تواصلي يؤطر العملية التواصلية داخل وخارج الجمعية
- تواصل فعال وتقاسم المعلومة مع الآخر
- شفافية تداول المعلومة

- الانفتاح
- تخلق فرص للتكوين وتقاسم التجارب
- تعزيز حقوق الجمعيات وتحقيق الفعالية والنجاعة في الأداء
- شراكات أكثر فعالية وزيادة قدرة الجمعيات على التأثير في صنع السياسات واتخاذ القرارات
- تحقيق التكافل بين الفاعلين (الديمقراطية التمثيلية والتشاركية)

الورشة الموضوعاتية حول المجتمع المدني والرقمنة

الإشكاليات المطروحة

- عدم ادماج وإشراك آراء المجتمع المدني
- عدم تثمين وتعريف عمل المجتمع المدني
- الأمية الرقمية لبعض افراد المجتمع المدني
- غياب دور المجتمع المدني لتفعيل المنصات
- نقص الموارد والتكوينات الرقمية المتعلقة بالمجتمع المدني
- المجتمع المدني غير مواكب للسرعة الرقمية
- ضعف الشفافية والتتبع والتفاعل بالمنصات الرقمية

- عدم تحيين المعطيات بالمنصات الرقمية
- منصات غير محدثة ولا تحتوي على اخر المعطيات
- اليات الرقمنة معقدة
- نقص اليات الرقمنة
- ضعف القدرات في استعمال الأليات الرقمية خاصة في العالم القروي
- الاستغلال خلال التسجيل في بعض المنصات الرقمية

الحلول المقترحة

- تقييم قدرات المجتمع المدني في استخدام التكنولوجيا الرقمية
- القيام بحملات تحسسية توعوية للمجتمع المدني بأهمية الرقمنة والانفتاح
- تقوية قدرات الجمعيات في مجال الرقمنة وتوفير الموارد
- إجراء حملات توعية لمنظمات المجتمع المدني والمجتمع بشكل عام لتعميم المعرفة حول الأدوات والموارد الرقمية
- تخصيص خانة تفاعلية حول إبداء الملاحظات والأراء لتحسين المنصة بناءً على ملاحظات المستخدمين وتعزيز تجربتهم
- تسهيل الولوج لمنصات للحصول على المعلومات ومنصة شكاية.كوم (الموقع الأخضر) خارج التغطية
- تعزيز الشفافية مع مراعات الحق في الحصول على المعلومة
- إقامة وصيانة فضاء رقمي عام يضمن استمرارية الموارد الرقمية
- تغطية التراب الوطني بالشبكة العنكبوتية وتقويتها
- إحداث نقطة لبث الانترنت بالمجان وسط الأحياء من أجل تبسيط وتسهيل استغلال المنصات الرقمية

النتائج المنتظرة

- منصات مستدامة ومستجيبة لحاجيات المجتمع المدني
- مجتمع مدني منخرط ومتمكن في مجال الرقمنة
- ضمان استمرارية الوصول إلى الموارد الرقمية وتحسين الخدمات الإلكترونية
- زيادة فعالية التواصل وتقديم الملاحظات من قبل المستخدمين لتطوير المنصات
- ارتفاع نسبة الولوج إلى المنصات الرقمية

منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري

1 نشر الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاء عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة

2 دراسة الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاءات التشاورية أو عبر إستمارة إيداع المقترحات المتوفرة بالبوابة من ناحية وضوحها ودقتها وارتباطها المباشر بمبادئ الانفتاح

3 تجميع الأفكار والمقترحات المقبولة حسب المؤسسات والإدارات المعنية

4 تقاسم الأفكار والمقترحات المقبولة مع الإدارات المعنية كل حسب اختصاصه وتنظيم اجتماعات تنسيقية مع هذه الإدارات في هذا الشأن

5 دراسة المقترحات من طرف الإدارات المعنية وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار الالتزامات المقترحة حسب مجموعة من المعايير

6 إعداد لائحة أولية الإلتزامات المقترحة من طرف الإدارات المعنية وتقاسمها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف

7 تنظيم اجتماعات تنسيقية مع الإدارات المعنية، بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بلجنة الإشراف، لدراسة الالتزامات المقترحة وتحديد الأنشطة المزمع تنفيذها والبرمجة الزمنية ومؤشرات التتبع والأثر

8 إعداد بطاقات مفصلة للإلتزامات المقترحة

9 إطلاق مرحلة التشاور العمومي حول الإلتزامات المقترحة

10 تحديد ونشر مآل الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها مع إدراج توضيحات بشأن المقترحات التي لم يتم قبولها أو إدراجها في إطار خطة العمل الوطنية للفترة 2024 - 2025

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة التنظيمية للقاء التشاوري لجهة الشرق بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء:

- السيدات والسادة المشاركين ممثلي الجهات غير الحكومية بجهة الشرق
- السيدات والسادة المتدخلين ممثلي الإدارات العمومية والجماعات الترابية
- السيدات والسادة الخبراء ممثلي المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي ومدرسة الذكاء الجماعي
- الهيئتين الدوليتين الداعمتين للقاء Expertise France ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE